

**إطار مقترن لتطبيق أليات حوكمة الشركات على تحفيض مخاطر  
عدم تمايل المعلومات في شركاته البترول**

**(دراسة حالة)**

**رسالة مقدمة من الطالب**

**مصطفى محمود سليم عبد الكريم**

**بكالوريوس تجارة (محاسبة) – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ١٩٨٦**

**دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٠**

**ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٤**

**لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة**

**في العلوم البيئية**

**قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية**

**معهد الدراسات والبحوث البيئية**

**جامعة عين شمس**

**٢٠١٩**

صفحة الموافقة على الرسالة  
إطار مقترح لتطبيق أليات حوكمة الشركات على تخفيض مخاطر  
عدم تمايز المعلومات في شركاته البترول  
(دراسة حالة)

رسالة مقدمة من الطالب

مصطففي محمود سليم عبد الكريم

بكالوريوس تجارة (محاسبة) – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ١٩٨٦  
دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٠  
ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٤  
لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة  
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية  
وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

التوقيع

اللجنة:

١ - د. سماسم كامل موسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢ - د. وائل عمران علي

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال – المعهد العالي لعلوم الحاسوب ونظم المعلومات الإدارية  
أكاديمية القاهرة الجديدة

٣ - د. نجوي أحمد إسماعيل السيسي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

٤ - د. بسام محمد الأحمدى

أستاذ إدارة الأعمال المساعد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

**إطار مفتوح لتطبيق أليات حوكمة الشركات على تحفيض مخاطر  
عدم تمايل المعلومات في شركاته المتولدة**

**(دراسة حالة)**

**رسالة مقدمة من الطالب**

**مصطففي محمود سليم عبد الكريم**

**بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ١٩٨٦**

**دبلوم في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٠**

**ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٤**

**لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة**

**في العلوم البيئية**

**قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية**

**تحت إشراف:**

**١ - د. سماسم كامل موسى**

**أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس**

**٢ - د. بسام محمد الأحمدى**

**أستاذ إدارة الأعمال المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس**

**ختام الإجازة**

**أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠١٩**

**موافقة مجلس المعهد / ٢٠١٩ موافقة الجامعة / ٢٠١٩**

**٢٠١٩**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا

سَبِّلْنَاكَ لَا هُمْ لَنَا

إِلَّا مَا هَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة الآية: ٣٢



اهدای

إلى أبي وأمي

رحمها الله تعالى

إلي زوجتي

فيض الحنان ورفيقه العمر

إلي أبنائي الأعزاء

علي وعائشة قرة عيني

٦

أختى وأصدقائى وزملائى الأعزاء



## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلة والسلام على سيدنا محمد  
أمام المرسلين وحبيب رب العالمين والذي أرسله ربه

رحمة للعالمين

أنه من دواعي سروري أن أتوجه باسمى آيات الشكر والتقدير إلى أساتذتي  
الأفاضل

الأستاذ الدكتور الفاضلة / سماسم كامل موسى أستاذ بقسم المحاسبة  
والمراجعة التجارية - بكلية جامعة عين شمس على ما قدمته من عون  
صادق وتوجيهات سديدة وأراء حكيمه كان لها أكبر الأثر في إتمام هذا  
البحث فله مني كل الشكر والتقدير وأدعوه الله أن يجزيها خير الجزاء وأن  
يتمن عليه الصحة والعافية .

كما أتوجه الشكر للأستاذ الدكتور الفاضل / بسام محمد الأحمدي أستاذ  
مساعد إدارة الأعمال بكلية التجارة - جامعة عين شمس لما قام به من  
جهد مضنى فقد كان دائماً نبعاً متداولاً علمًا متواصلاً وكم أستفدت من  
غزير وعظيم عطائه بالرغم من مسؤولياته المتعددة .

كما أتقدم بعظيم الشكر والمتنان إلى الأستاذ الدكتورة الفاضلة / نجوى أحمد  
إسماعيل السيسى أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة -

جامعة عين شمس التي أعطتني من وقتها وعلمها للمناقشة والحكم على  
الرسالة بما يضيف إليه عبئاً فيarbon بارك في صحتها وأشفيفها .

كما أتوجه بعميق الشكر إلى الأستاذ الدكتور الفاضل / وائل عمران على  
أستاذ مساعد إدارة الأعمال وكيل أكاديمية القاهرة الجديدة لتفضلي سيادته  
بالاشتراك في لجنه المناقشة والحكم على الرسالة فأدعوا الله أن يديم عليه  
الصحة والعافية .

الباحث

## **المستخلاص**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات لتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول.

ولتحقيق هذا الهدف إعتمد الباحث على التأصيل النظري من خلال المنهج الإستقرائي، من الكتب والمراجع والدراسات العربية والأجنبية، ثم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء تخص المهندسين والإداريين والمدراء والفنين والسواقين، وقد تم تطبيق الدراسة على قطاع البترول حيث تمثلت عينه الدراسة من (٣١٠) مفردة ولقد تم توزيع (٣٣٥) استماراة لاسترجاع أكبر قدر من الإستثمارات الصالحة.

ومن ثم تم جمعة وتم استرداد (٣١٩) إستبيان بنسبة (٩٥.٢٪) من الإستثمارات الموزعة، بينما (٤٠.٨٪) تم اعتبارها إستثمارات مفقودة، كما تم مراجعة الإستثمارات فتبين عدم صحيحة عدد (٩) إستثمارات وكان الصالح منهم ٣١٠ إستماراة بنسبة ٩٢.٥٪ من الإستثمارات الموزعة، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي لإجابات المستقصي منهم .

ولقد تم توزيع (٣٣٥) استماراة لاسترجاع أكبر قدر من الإستثمارات الصالحة، ومن ثم تم جمعة وتم استرداد (٣١٩) إستبيان بنسبة (٩٥.٢٪) من الإستثمارات الموزعة، بينما (٤٠.٨٪) تم اعتبارها إستثمارات مفقودة، كما تم مراجعة الإستثمارات فتبين عدم صحيحة عدد (٩) إستثمارات وكان الصالح منهم (٣١٠) إستماراة بنسبة (٩٢.٥٪) من الإستثمارات الموزعة، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي لإجابات المستقصي منهم .

أشارت النتائج إلى رفض فرض الدراسة أنه لا توجد علاقة جوهرية بين آليات حوكمة الشركات وتماثل المعلومات وقبول الفرض البديل توجد علاقة جوهرية بين آليات حوكمة الشركات وتماثل المعلومات.

وأوصت الدراسة بإصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات من أجل تعزيز وتطوير شركات البترول، وأوصت أيضاً على استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا تطبيق آليات الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحكومة على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في الشركات.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في دراسة مدى أثر التأثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات لتخفيف مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول .

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

- (١) تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- (٢) بيان أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- (٣) إمكانية وضع إطار يمكن من خلاله أثر تطبيق آليات الحوكمة على تخفيف عدم تماثل المعلومات في شركات البترول .

## **الملاخص**

### **مقدمة:**

تُعد آليات حوكمة الشركات يمثل حجر الزاوية في تقويم الأداء المالي والإداري والتشغيلي والإستثماري للشركات على المستوى المحلي والعالمي ويمكن الإعتماد عليه كأداه لتقييم الأداء المالي لتقييم الأداء المالي والإداري والتغيلي للشركات ولدعم جودة المعلومات المحاسبية التي تسهم في رفع كفاءة أداء الإدارة وملائمتها لاتخاذ مختلف القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المستقبلية .

نتيجة لإختلاف الزوايا التي ينظر منها كل باحث لمضامين الحوكمة وفقاً لاتجاهاته العلمية والمهنية فقد أدى ذلك إلى الإهتمام المتزايد من قبل المنظمات المهنية لوضع مفاهيم الحوكمة ، ومن تلك المفاهيم عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Organisation for Economic co.O[eration and Development (OECD)

عام ٢٠١٣ بأن الحوكمة هي عملية توجيهية منظمة للشركات لتسهيل تفعيل تنفيذ أهداف الشركات وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب التي توفر للمشاركين لمحه عامه عن الممارسات والنهج القائم، وأنها فرصة لتحديد الممارسات الجيدة التي ممكن أن تحفز وتوجه التحسينات وتعرض ما يجب أن يكون للمساعدة في تحديد الممارسات السوقية الرئيسية في شركات البترول أثناء السياسة التي قد تقوض نوعية شركات البترول.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي :

هل هناك إطار مقترن لقياس لتطبيق آليات حوكمة الشركات على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول ؟

ويستمد من السؤال الرئيسي بعض التساؤلات التالية:-

١- هل هناك علاقة بين آليات الحوكمة ومخاطر عدم تماثل المعلومات ؟

٢- هل تؤثر آليات الحوكمة على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات ؟

### ٣- هل يمكن تطبيق آليات الحكومة على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول ؟

#### أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة تتمثل في جانبين أساسيين هما الجانب العلمي (الأكاديمي) والجانب العملي (التطبيقي) وذلك على النحو التالي :

#### أولاً : الأهمية العلمية (الأكاديمية)

نالت حوكمة الشركات أهمية خاصة على مستوى كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال السنوات الماضية كنتيجة للإنهيارات التي تم إرجاعها للقصور في تطبيق نظم جيدة للحكومة وظهرت العديد من الدراسات التي تسلط الضوء على مفاهيمها المختلفة وأهميتها والمبادئ التي تركز عليها ومدىالتزام الشركات إضافه إلى مناداه وتحليل أثر تطبيق هذه المبادئ على أداء الشركات إضافه إلى مدى ومنظمة التعاون مجموعة من الباحثين والمنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى إعداد الدراسات حول الممارسات الموجودة لنظم حوكمة الشركات في مختلف الدول والعمل على تطويرها أخذ في الإعتبار الظروف الخاصة بكل دولة ، وتأتي هذه الدراسة من المنطلق من أهمية الإستمرار في إجراء الدراسات في مجال حوكمة الشركات وتقديم مقترنات وحلول للمساهمة في تعزيز تطبيق نظم حوكمة شركات جيدة لتحسين أداء الشركات وحماية حقوق المساهمين وتجنب الشركات لخطر التعرّض بالإفلاس وبالتالي تجنب الأسباب التي تؤدي إلى إنهيار الشركات ووقوع الأزمات المالية والعمل على الإهتمام بتحقيق هدف تعظيم حقوق المساهمين وبالتالي ثقة المستثمرين في الاستثمار في الشركات البترولية.

كما تتبع أهمية الدراسة من ضرورة التعرف على آليات حوكمة الشركات الجيدة وقواعدها إلى يؤدي تطبيقها إلى التأثير الإيجابي على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول وتعتبر هذه الدراسة إمتداد للأبحاث والدراسات التي تتناول العلاقة بين تطبيق آليات ومخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف الحد من آثارها السلبية .

## **أهداف الدراسة:**

الهدف الرئيسي للدراسة هو تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات لتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول.

ويمكن صياغة الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١) تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.

٢) بيان أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.

٣) إمكانية وضع إطار يمكن من خلاله تطبيق آليات الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات في شركات البترول .

وتم إختبار فروض الدراسة لإختبار صحتها بإستخدام معامل الإرتباط البسيط correlation وتحليل الإنحدار البسيط simple regression analysis coefficient .

منهجية الدراسة تستمد أهميتها من الموضوع ومدى ضرورته في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهداف الدراسة سوف يقوم الباحث بالإعتماد على المناهج الآتية:-

**أ - المنهج الاستقرائي :** من خلال إستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية التي يتبعها الفكر المحاسبي والمتعلقة بآليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات .

**ب - المنهج المقارن:** وذلك من خلال مقارنه ما توصل إليه الدراسات السابقة في هذا المجال ومعرفه النتائج التي توصلت إليها والإستفادة منها للتغلب على مشكله الدراسة وصياغة فروض الدراسة.

**ج - المنهج التطبيقي :** وذلك من خلال إتباع الباحث لمنهج دراسة الحالة بالتطبيق على إحدى شركات البترول بهدف إختيار فرض الدراسة والوصول إلى نتائج يمكن تعديمهها على الشركات المماثلة ومن خلال دراسة الحالة على شركات البترول المنهج الإستباطي يعتمد على الإطار النظري والذي تم التوصل إليه من خلال المنهج الإستقرائي وذلك عن طريق إختبار فرض الدراسة إحصائياً من خلال الدراسة الميدانية والتي تعتمد على الآتي: وسائل جمع البيانات.

- المقابلات الشخصية.

- المقابلات مع الإدارات المالية بالشركات محل الدراسة .

- إستمارة إستقصاء ( الإستبيان ) توزع على أعضاء مجلس الإدارة ومراقبى الحسابات الشركة والمراجعين الداخليين وأعضاء لجنة المراجعة حل الدراسة ويمثل مجتمع وعيشه الدراسة .

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى إجراء دراسة مستقبلية عن تأثير دور المجلس الأدارى علي جودة التقارير والقوائم المالية للتحقيق والتأكيد من عدم وجود تلاعب بالتقارير والقوائم المالية.

العمل المستمر علي تطوير مفهوم وقواعد آليات الحكومة التنفيذية من الناحية المهنية، وإصدار قوانين تنص علي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لتخفيض مخاطر عدم تمثيل المعلومات من أجل تعزيز وتطوير شركات البترول.

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	مستخلص الدراسة
ج	ملخص الدراسة
<b>الفصل الأول</b> <b>"الإطار العام للدراسة"</b>	
٣	أولاً : مقدمة الدراسة
٧	ثانياً : الدراسات السابقة
٢٥	ثالثاً : مشكلة الدراسة
٢٦	رابعاً : أهداف الدراسة
٢٦	خامساً: أهمية الدراسة
٢٧	سادساً: فروض و متغيرات الدراسة
٢٩	سابعاً: منهج الدراسة
٢٨	ثامناً حدود الدراسة
٢٩	تاسعاً : خطة الدراسة و محتوياته
<b>الفصل الثاني</b> <b>" أطار مقترن لتطبيق آليات حوكمة الشركات على تخفيف مخاطر عدم تماثل المعلومات "</b>	
٣٣	تمهيد

رقم الصفحة	الموضوع
	<b>المبحث الأول : آليات حوكمة الشركات المفهوم والأهمية</b>
٣٤	أولاً : مفهوم حوكمة الشركات
٣٧	ثانياً : دوافع ظهور حوكمة الشركات
٣٩	ثالثاً: أهمية حوكمة الشركات
٤١	رابعاً: المقومات والمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات
٥٨	<b>المبحث الثاني : مخاطر عدم تماثل المعلومات المفهوم والأبعاد</b>
٥٨	تمهيد
٥٩	أولاً: ماهية عدم تماثل المعلومات
٦٣	ثانياً: الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات
٦٣	ثالثاً: مقاييس عدم تماثل المعلومات
٦٦	رابعاً: الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات
٦٨	خامساً: الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات
٧٢	خلاصة الفصل الثاني
	<b>الفصل الثالث</b>
	<b>" العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و مخاطر عدم تماثل المعلومات "</b>
٧٥	المقدمة